649



خطاب جلالة الملك
بمناسبة افتتاح الدورة السنوية العاشرة
لمجلس ولاة البنك الإفريقي للتنمية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

أصحاب السعادة

أيها السيدات والسادة

لا حاجة للتعبير عن مشاعر الغبطة والإبتهاج التي أشعر بها وأنا أراكم مجتمعين هنا في عاصمة مملكتنا، ولا داعي كذلك للترحيب بكم والتعبير لكم باسمنا واسم حكومتنا وشعبنا عما نرجوه من نجاح لأشغال جمعكم الموقر، وقد شاء القدر أن تحتضن العاصمة المغربية اجتماع نهاية العقد الأول من حياة البنك الإفريقي للتنمية، هاته العاصمة التي تفضل إخواني رؤساء الدول الإفريقية فاعترفوا بأنها أعطت بعث روح الرباط أثناء مؤتمر القمة الإفريقي الذي انعقد سنة 1972، وإننا لنبتهل إلى العلي القدير بأن تسود نفس هذه الروح أشغالكم التي نرجو أن تخيم عليها نفس الإرادة في النجاح والتغلب على الصعوبات والخروج من هذا المؤتمر أكثر اتحاداً.

يجب علينا أن نعتمد على أنفسنا

لقد مرت عشر سنوات على تأسيس البنك الإفريقي للتنمية، عشر سنوات من الكفاح ومن الأعمال والتفكير تميز فيها البنك بالجدية وحظي فيها بالإحترام، وذلك بفضل سرعته وقوانينه واطلاعه على المشاكل الإفريقية والروح النضالية التي تسود أشغاله وابتعاده عن الروتين البنكي الذي كان من الممكن أن يشكل عرقلة بينه وبين النجاح، على أننا نلاحظ بكثير من الأسف والإمتعاض أن البنك الإفريقي للتنمية لم يقدم خلال العشر سنوات من وجوده سوى 120 مليون دولار لمشاريع التنمية، أي ما يعادل نحو 12 مليون دولار في السنة.

فهل يعتبر البنك مسؤولا عن ذلك ؟ أنا لا أعتقد، أم أن المسؤولية تعود علينا نحن الأفارقة ؟ وهنا أقول نعم ! أقول نعم، لأنه يجب علينا قبل كل شيء أن نعتمد على أنفسنا وتنميتنا، وأن نجعل ذلك عنصراً من سياستنا، وأن ذلك يتطلب منا أن نتخذ عدة مواقف.

أولا : إن الأمر يعني بالنسبة لنا القيام يوماً بعد يوم بعملية جرد لثرواتنا البشرية والإنسانية والمادية، وعندما نقوم بعملية الجرد يمكننا أن نعرف تقريباً بالضبط الثقل الذي نتوفر عليه في المنطقة وفي القارة وفي العالم.

وقد تأكد في أيامنا هذه أنه ليست الدول الأكثر قوة هي التي تتمتع باحترام أكثر، ولكن الدول الأكثر وعياً وإدراكاً لإمكانياتها والتي تستعمل هذه الإمكانيات بطريقة صائبة لأنه إذا كانت إفريقيا تريد أن تكون محترمة من الناحية الإنسانية فيجب أن تقوم بعملية تقييم لوسائلها وتصنيف لإمكانياتها وتوجه هذه الإمكانيات في اتجاه تنمية القارة، لأن معنى التنمية أصبح مطابقاً لمرآة متعددة الوجود وليس لمرآة ذات وجه واحد أو وجهين.

اقتراحات اقتصادية وسياسية

إن التنمية تعني قبل كل شيء أن الجسم ينمو ويكبر بكيفية متناسقة، وهكذا يتعين علينا أن نتجه في

الفلاحة إلى تنويع الزراعة، وفي الصناعة يجب أن نتوجه إلى الصناعة الأساسية وصناعة التحويل، وفي ميدان البحوث يجب علينا أن نتجه إلى البحث الطبي والتكنولوجي والعلمي، وعندئذ وفي تلك الأثناء فقط يمكننا أن نتحدث عن التنمية، لأن ما نسعى إليه هو التنمية والتوسع بصفتهما ضروريين منذ البداية.

ولهذا وفي الإطار الذي يسمح لي به دوري كمضيف لكم أتقدم ببعض الإقتراحات، إني أطلب من مكتب هذه الجمعية المحترمة وإلى جميع أعضائها أن يوجهوا تفكيرهم إلى بعض الأفكار التي خطرت لي وليست هي أفكار رجل بنك لأنه يتعين علي أن أعترف بعدم درايتي في هذا الميدان، غير أنها اقتراحات اقتصادية وسياسية يمكنها أن تكون مفيدة لإفريقيا وللفريق الخارج عن إفريقيا والذي يساعدنا بسخاء وبإخلاص، إنه الفريق الذي يشكل الصندوق الإفريقي للتنمية.

ثم اقترح استخلاص العبر من الأزمة النقدية التي عرفها العالم في وقت تبحث فيه الإنسانية عن الكفاءات والقدرات وبدلا من أن تلجأ بلدان مصنعة كثيرة في أوروبا أو الشرق الأقصى والتي تتوفر على صناعة جيدة وممتازة وعلى احتياطي من الذهب والعملة الصعبة بدلا من أن تلجأ إلى شراء الأوراق اشترت كل ما في السوق من القمح والأخشاب والنبيذ والصوف والمنتوجات الأولية.

وعليه فإني أقترح على البلدان الإفريقية أن تضع تحت تصرف البنك الإفريقي للتنمية، كل حسب قدرته، وما يتوفر عليه من إمكانيات ومواد استراتيجية، كمية معينة من هذه المواد كتغطية للقرض الذي قد يتقدم به تستعمل في حالة وقوع أزمة نقدية.

وعلى سبيل المثال فإن المغرب يمكن أن يعطي كمية من الفوسفاط، وغينيا كمية من البوكسيت، والجزائر ونجيريا كمية من الغاز أو البترول، وغانا كمية من الكاكاو، وساحل العاج كمية من الأخشاب، ووضع هذه الكميات رهن إشارة البنك الافريقي للتنمية الذي يمكنه أن يتصرف فيها للبحث عن رؤوس الأموال الاستراتيجية عند الحاجة أينما وجدت بأقل فائدة ممكنة، وذلك لأن التجربة أظهرت في أيامنا هذه أن مؤتمر العشرين لو نجح لكان على حساب البلدان السائرة في طريق النمو، لأن هذه الأخيرة لا تتوفر على الكميات الكافية من الذهب.

هذه فكرة أطرحها عليكم للمناقشة.

نظام الإقليمية

أما الفكرة الثانية فهي تنحصر في أتباع نظام الإقليمية بالنسبة لنشاطات البنك، على أساس نظام تقسيم القارة إلى مناطق، وعلى هذا الأساس يمكن للبنك أن يسير أعماله بسهولة في المناطق التي تكتسي صبغة تكاملية تتعلق بالمواد الأولية والطاقة وخطوط المواصلات والنقل والمشاريع ذات الصبغة الوطنية أو متعددة الجنسيات، وعلى هذا الأساس توضع مشاريع متداخلة يمكنها السير من القمة إلى القاعدة.

وبالفعل فإنه لا يعقل أن تحقق قارتنا التي تفتقر إلى المواصلات السلكية واللاسلكية وإلى طرق المواصلات

الجوية والبرية والتي تقل فيها الموانىء أيضاً لا يعقل أن تحقق نمواً على الصعيد الإقتصادي عن طريق البنك إذا لم تقم هذه المؤسسة بنشاطات على المستوى الإقليمي.

وهذا أيضا موضوع آخر من المواضيع التي تطلب التأمل أعرضه عليكم.

أما الموضوع الثالث فهو مساهمة البنك الإفريقي للتنمية في إنشاء عدد من المصانع الضخمة أو الشركات الكبرى المتخصصة في الدراسات الإنمائية سواء الصناعية منها أو الزراعية الصناعية، وأعتقد أنه ستصبح مياه البحر في متناولنا في يوم من الأيام، ذلك أن وسائل التصفية ستكلف أثماناً مناسبة للغاية.

وبما أن إفريقيا قارة محتاجة إلى الماء مع الأسف وهذا شيء نعرفه يمكن للبنك الإفريقي أن يساهم من الآن في الشركات المتخصصة في دراسات تصفية مياه البحر، وفي المركبات الصناعية الكبرى التي تبحث في طريق التصفية، وفي الأسواق الجيدة التي تعني باستخراج الفولاذ واستخراج المعادن وفي كل ما يسمى الصناعة الزراعية، ذلك أنه يتحتم علينا أن نتمكن بأي وجه من بيع أقصى ما يمكن من موادنا المصنعة في الخارج، سواء في ميدان التغذية أو الصناعة، ومن الواجب أن تولي إفريقيا اهتماماً كبيراً لهذا المشكل، لأن أربعة أخماس الثروات الإفريقية تضيع من جراء تسويق رديء لموادنا الأولية.

وقد حان الوقت لنتكفل بهذه الأمور من جديد ونسترجعها بين أيدينا، وهذا لن يكون ضد أي أحد، ولكن من أجل مصلحتنا، وسيكون من العدل والإنصاف أن نصدر أقصى ما يمكن من موادنا الأولية بأكبر ربح.

ولا ينبغي أن تكون هذه البادرة ضد أي كان أو أي قارة، ولكن يجب أن تكون نتيجة لعدالة نريد تحقيقها وينبغي للعالم أن يعترف بها لنا.

ويجب أن نقدم على ذلك بوعي تام، لكن بتواضع، كما ينبغي ألا نفعل ذلك بنوع من العجرفة بل نفعله بحكم الضرورة مع مراعاة الأخلاق.

وتعلمون أن قارتنا الافريقية تتوفر على طاقة بشرية عاملة لا يتوفر إلا لقليل من القارات، فبالرغم من أن اليد العاملة الافريقية تنقصها المعرفة وبالرغم من أننا نفتقر إلى التقنيات الحديثة فإننا نتوفر على العكس من ذلك على يد عاملة لا تكلف كثيراً.

لذا ينبغي أن تستفيد البلدان الافريقية من هذه اليد العاملة الزهيدة التكاليف من أجل تحقيق مشاريع الهندسة المدنية والأشغال العمومية وبناء السدود ودور السكن.

وأفضل أن يبلغ سعر تكلفة هذه الأعمال سواء كانت وطنية أو متعددة الأطراف أو على مستوى القارات نصف ما يكلفنا الآن على أقل تقدير، لذا ينبغي لإفريقيا أن تقف وقفة تأمل.

فالبلدان الافريقية مستقلة، وقد اختارت كل واحدة منها بحرية النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يناسبها، لأجل ذلك أرى أن الوقت قد حان لنتكامل حتى نوجه أنفسنا أحسن توجيه ونستخلص العبرة ونضمن استمرار مؤسساتنا وجهودنا واختياراتنا.



مرة أخرى أتمنى لكم أصحاب السعادة سيداتي سادتي مقاماً طيباً في المغرب، وأسبوعا حافلا بالنتائج والمنجزات.

وشكراً على حسن انتباهكم.

ألقي بالرباط

الاثنين 10 جمادى الثانية 1394 — 1 يوليوز 1974